

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية

* محمد داودي

ملخص

ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن بعاملين أساسيين، يتمثل الأول في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي، أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة. تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال استعمال اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على بيانات سنوية ممتدة من عام 1970 حتى عام 2009 لتغيرات إقتصادية كلية تم التمكن من الحصول على بياناتها. أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك تأثير معنوي سلبي للجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والمتوسط في الجزائر، فهناك تأثير معنوي إيجابي للاستثمار العام على المدينين القصير والطويل، أما الانفتاح التجاري فكان له أثر معنوي إيجابي على المدى الطويل فقط. قامت الدراسة بتحليل هذه النتائج والخروج بتوصيات هامة.

Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in Algeria :

An Empirical Study

Mohamed Daoudi

Abstract

The development of the phenomenon of the foreign direct investment in Algeria from the independence until now is associated with two important factors, the first one is characterized in the developments and the circumstances which the system of the international economic relations has witnessed and which it has a remarkable impact on the development of the FDI and the increase of its weight in the framework of the international finance. As for the second factor, it is associated with the orientation which Algeria has adopted in the economic level and the change which the economic way has seen as well as the shift from the planned economy to the economy of market and the openness to the international markets which has resulted in the advent of new development strategies. This paper focuses on the determinants of foreign direct investment in Algeria, we use annual data covering 1970–2009 period, we use an empirical model (based on cointegration test and error correction model ECM) using some macro-economic variables, which allows us to obtain a general characterisation in Algerian economy. The results of the study showed negative effect of taxes in the short and long term on FDI in Algeria, a positive effect of public investment (short and long term) and trade openness (long term only). The study concludes by demonstrating results and making recommendations that have been approached.

* في الطور النهائي من تحضير رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان في الجزائر، بريد إلكتروني:

1. مقدمة

يُرجع الاقتصاديون انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. لذا، فقد كان اهتمام معظم الدول النامية بحل هذه المشكلة من خلال، تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار. ويعرف مناخ الاستثمار على أنه "مجمّل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات، ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط، وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها" (1).

يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية، ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، على أنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو من خلال الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. كما تتصف بمعدلات متدنية من التضخم، وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات (2).

هناك اشتداد في المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مخزونه وتدفقاته، خاصة منها تلك التدفقات الواردة، كما أن هناك ارتفاع في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال الثابت، وزيادة دوره الفعّال كمصدر أساسي للتمويل الدولي. وقد ساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة درجة الارتباط والاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير حركة التجارة ورؤوس الأموال، وإقرار الخصخصة.

إن الأهداف التنموية للدولة المضيفة، ليست من أولويات الشركات الأجنبية العالمية والمستثمرة خارج حدودها في مناطق مختلفة من العالم، لذلك فإنه لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة له، ما لم يرتق هذا الأخير بسياسات تحسّن مناخ استثماره إلى المستوى الذي يزيد من قدراته التفاوضية، لإشراك

العمالة المحلية واستيراد التقنية وإعادة استثمار الأرباح. هناك العديد من الدول النامية من هي بحاجة إلى التقنية ونوعيتها أكثر مما تحتاجه من رؤوس الأموال.

ترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، الأمر الذي يبرر التباين الملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وبين الدول النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فإنه من الخطأ اقتصار جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعض هذه المتغيرات دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً، في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للدولة المضيفة، ومصالح الشركات العالمية المستثمرة. وعليه فإنه ينبغي لدول العالم المختلفة اتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، للاستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التقنية والمعرفة العلمية، التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدامها لغرض النهوض باقتصادياتها، لامتلاكها جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية، وعدم حاجتها سوى إلى الإرادة المخلصة والواعية، لإحداث التنمية المنشودة، التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، التي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال.

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ استقلالها حتى الآن بعاملين أساسيين، يتمثل الأول، في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني، فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي، والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

تحاول هذه الدراسة، معالجة محددات المناخ الاستثماري وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار، بناءً على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، والعمل على إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن ثم توضيح أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتكزاً على معطيات الاقتصاد الجزائري، ومعتمداً على أساليب التحليل الوصفي والقياسي لمعالجة موضوع الدراسة. تستعرض هذه الورقة البحثية، مناخ الاستثمار ومكوناته، ثم تحاول عرض تحليل لمحددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة قياسية مرتكزة على المحددات

الاقتصادية التي مكنت من الحصول على المعطيات المتعلقة بها، وأخيراً تحاول الورقة تحليل نتائج الدراسة القياسية إسقاطاً على الواقع الاقتصادي الجزائري.

2. مناخ الاستثمار

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقعاً محدداً، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج ومن خلق فرص عمل، وكذلك توسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر متعلق بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات. فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتقنية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين رئيسيين، أولهما، مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي، وبكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين، أما الثاني فيتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ومرتبطة بفكرة المخاطر.⁽³⁾

تُعرّف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه، يُعبّر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر، التي يبنى المستثمر عليها قراره الاستثماري على النحو الآتي:

- تمتع الدولة المضيئة بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة الوطنية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- توفر شريك محلي من الدولة المضيئة.
- حرية التنقل، وحرية التصدير وتوفير فرص استثمارية.⁽⁴⁾

يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة، توفير الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه. وكما هو معلوم، فقد اتخذت الجزائر قراراً يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، وتحاول الورقة تحليل هذا القرار من خلال إبراز العلاقة بين التواجد الأجنبي المتجسد من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنوياً، وبعض المتغيرات الاقتصادية التي لها العلاقة المباشرة بتواجد الشركات الأجنبية في الجزائر وترتبط أساساً بالمناخ الاستثماري، على ضوء توفر البيانات، على غرار النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، أما المتغيرات الأخرى، فيصعب تقديرها كمياً وإن كان ذلك ممكناً، فلم تتوفر البيانات المتعلقة بها.

هناك علاقة قوية تربط ما بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد عرفت معظم الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة وهامة على مستوى معدلات التضخم والتي تعود أساساً إلى تحرير الأسعار بعدما كانت تحدد إدارياً، وأيضاً إلى قيام الدول بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فبالنسبة للجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف في عامي 1990 و 1991، فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً قياسياً تجاوز عتبة 28% سنوياً، كما وصلت في عام 1994 إلى 39%، الأمر الذي انعكس سلباً على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وتعتبر كلها عوامل معيقة للاستثمار. ولكن نتيجة اعتماد الجزائر لسياسة مالية ونقدية صارمة بين عامي 1994 و 1996، فقد تراجعت معدلات التضخم إلى 15% في عام 1996 و 6% في عام 1997. أما في السنوات الأخيرة، فقد عرف التضخم نوعاً من الاستقرار ما بين 2،5% و 5،2%، الأمر الذي يعني استقرار الأسعار في مستويات مقاربة مقارنة مع جيران الجزائر، وهو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام 1999، فقد عرف ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً إذ أصبح يسجل فائضاً، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد في عام 1990، أصبح في حدود حوالي 38 شهراً في نهاية عام 2006، بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي. كما تجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية قد تراجعت بصورة معتبرة وإلى مستويات تبعث على التفاؤل، بعدما كانت تشكل عبء، حيث كانت على سبيل المثال تفوق الـ 32 مليار دولار أمريكي في عام 1994⁽⁵⁾. أما في السنوات الأخيرة فقد عرفت المديونية الخارجية مستويات متدنية، حيث كانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2007 و 2008 و 2009، 2،5، 3،7، 4،4، 4،4 على التوالي. أما في ما يتعلق باحتياطي

الإنفاق، فهناك راحة واضحة، حيث كان في السنوات 2007 و 2008 و 2009 على التوالي 34، 9، 30، 3، 31 شهرا.⁽⁶⁾

3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا ما تم أخذها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال ستينيات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر. ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت في التكامل العالمي الذي نما في الماضي القريب، حيث أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب معه درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي، مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نما بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي⁽⁷⁾.

وقد عرفت تسعينات القرن الماضي تزايدا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات قد تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي في عام 2000⁽⁸⁾. وترتبط التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى حد ما بالضغوطات وكذلك بالتحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك مستجدات الأزمة المالية العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.⁽⁹⁾

و عليه فإنه لا يختلف اثنان على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فالجزائر على غرار دول العالم تريد الاستفادة هي الأخرى من إيجابيات هذه الظاهرة العالمية. لقد ارتبط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في الجزائر منذ الاستقلال حتى الآن بعاملين أساسيين كما ذكر سابقا، يتمثل الأول، في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني، فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغيير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

تعاني الجزائر من ارتفاع حدة البطالة التي لا يمكن معالجتها إلا بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لسد الثغرة في إمكانيات البلاد المحدودة في الاستثمار وخاصة منه الاستثمار الخاص على المدى المتوسط. ومن الملاحظ أن الجزائر تقوم حاليا بإنجاز مشاريع استثمارية داخلية ضخمة تخص شق الطرقات السريعة (الطريق السريع شرق-غرب) وبناء السدود وإنجاز المساكن الاجتماعية، ومن شأن هذه الاستثمارات العامة أن تخلق نوعا ما مناصب شغل جديدة وتقلل من حدة البطالة، خاصة في أوساط الشباب، إلا أن هذه الحلول تبقى على المدى القصير. فلا بد من خلق جو ملائم للاستثمارات الخاصة وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لامتصاص القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة والاستفادة من المهارات والخبرات التقنية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، خاصة في قطاعي الطاقة والاتصالات من جهة أخرى.

حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فإن المستثمرين المحليين يساهمون بحوالي 50766 مشروع من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 843000 فرصة عمل، حيث بلغت استثماراتهم حوالي 4153 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 71.6% من حجم الاستثمارات الإجمالي. وبخصوص الاستثمارات في شكل عقود شراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية، فقد شملت 291 مشروعا استثماريا فيها 722.5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 12.5% من إجمالي الاستثمارات. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لدى الوكالة، فقد طالت 399 مشروعا، بما قيمته 922.6 مليار دينار جزائري بين عامي 2002 و 2008 أي ما يعادل 15.9%. وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة وتحتية مياه البحر وإنتاج الأسمدة والأمويا ومصانع الإسمنت والصناعة الغذائية والسياحة. وقد سجلت الوكالة خلال السنوات الثلاث الأخيرة 35397 مشروع تترافق مع خلق 477000 فرصة عمل مقابل 16000 مشروع فقط في الفترة الممتدة بين 2002 و 2005.

و يعود تحسين البيئة الاستثمارية إلى عوامل تنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار وأصحاب المشاريع الضخمة ذات القيمة المضافة الهامة، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب على وجه الخصوص من خلال اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، كما تشمل الإجراءات التسهيلية للتنفيذ العملي لتدابير الإصلاح المعتمد بموجب الأمر المعدل الصادر في عام 2006 والتمتع للأمر الصادر في عام 2001 المتعلق بتطوير وتعزيز الاستثمارات. (10)

إن مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن تدريجياً، ولكن بوتيرة بطيئة نوعاً ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكما هو معلوم، فإن الجزائر تعمل في السنوات الأخيرة على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطاقة (النفط والغاز) وكذلك زيادة قدراتها التوزيعية (تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي)، وعليه فإنها سوف تكون بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، وسيوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات، حتى يكون محفزاً قوياً للاستثمارات الأجنبية. إن الجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات، إلا أن الاستغلال لهذه الطاقات يبقى بعيداً عن المطلوب مقارنة بدول أخرى، فعلى سبيل المقارنة فإن السودان قد استقطب تدفقات بقيمة 3.541 مليار دولار أمريكي في عام 2006 واستقطبت ليبيا 1.734 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في نفس السنة ما قيمته 1.795 مليار دولار أمريكي⁽¹¹⁾.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار وعلى وجه الخصوص منه الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى كل ما يتوفر لدى الجزائر من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن المتتبع للتدفقات الواردة في السنوات الأخيرة، يلاحظ استمرارية في التزايد، فقد كانت التدفقات لسنة 2007 في حدود 1.662 مليار دولار بنسبة 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي، و عرفت سنة 2008 تزايداً رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت قيمة التدفقات في حدود 2.646 مليار دولار، بنسبة 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر)، أما في عام 2009 فقد واصلت التدفقات تزايدها كذلك، فكانت في حدود 2.847 مليار دولار، بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا ما قورنت هذه النتائج مع المغرب الأقصى، فإن الجزائر تعرف انتعاشاً ملحوظاً من حيث قيمة التدفقات، لكن من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، فإن هذه المساهمة تبقى متواضعة مقارنة بالمغرب الأقصى، الذي كانت مساهمته تقدر في عام 2009 بنسبة 46%، رغم انخفاض تدفقاته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، الأمر الذي يظهر جلياً في الجدول رقم (1) المبين أدناه.

13 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية

الجدول رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و المغرب الأقصى (مليون دولار)

2009		2008		2007		السنوات الدولة
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التدفقات	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التدفقات	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التدفقات	
12,3	2847	8.5	2646	8.8	1662	الجزائر
46	1331	45.5	2487	51.3	2803	المغرب الأقصى

المصدر: unctad, world investment report 2010

لقد تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وكما هو معلوم، فإن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنشط في قطاع الطاقة، فقد كانت هذه الاستثمارات بمنأى عن الأزمة لازدهار هذا القطاع مؤخرا. يبين الجدول رقم (2) مدى تحسن ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 2: ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم في ما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2009	2008	2007	السنوات الدولة
72	111	67	بوركينافاسو
73	78	51	بريطانيا
74	96	94	أوزباكستان
75	76	43	السلفادور
76	94	102	الصين
77	113	127	الجزائر
78	68	80	بوتسوانا
79	80	113	جنوب إفريقيا
80	54	63	إسرائيل
81	121	19	سويسرا
82	91	35	استراليا

المصدر: unctad, world investment report 2010

4. الإطار التطبيقي

وعلى أساس ما ذكر حتى الآن، ستتم محاولة تحديد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، استناداً على ما توفر من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء⁽¹²⁾ ONS و CNES⁽¹³⁾، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية

كصندوق النقد الدولي والأونكتاد والبنك الدولي و المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر⁽¹⁴⁾، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كلاً من:

fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

gdp: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

tax : الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

debt : الديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

int : معدل الفائدة .

exc : سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي .

inf : معدل التضخم السنوي .

pi :نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

xm :نسبة إجمالي الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

g : الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية، للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري . وفي هذا الإطار، فإن النظرية الاقتصادية، غالباً ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات . وحتى وإن ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن، وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل . إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل، تضع المرء أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي (متغيرات إقتصادية كلية)، وفي حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية، فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية، غالباً ما يكون إنحداراً زائفاً، وهو ما بينته دراسة كل من غرانجر و نيوبولد (1974) . إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية المستعملة، ولكنها في هذه الحالة، من الممكن جداً أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي قد يشكل إزعاجاً إذا ما كان الاهتمام محصوراً بالعلاقة في المدى الطويل . في هذه الوضعية، يستعمل اختبار التماثل الذي أدخل من طرف غرانجر (1981)، الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف، الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة .⁽¹⁵⁾

وعليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية:

$$fdi = f(gdp, tax, debt, int, exc, inf, pi, xm, g)$$

$$fdi = \alpha_0 + \alpha_1 gdp + \alpha_2 tax + \alpha_3 debt + \alpha_4 int + \alpha_5 exc + \alpha_6 inf + \alpha_7 pi + \alpha_8 xm + \alpha_9 g + \varepsilon \quad \dots 1$$

اقترح كل من أنجل و غرانجر (1987)، طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، تعمل الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t \quad \dots 2$$

في حين تركز المرحلة الثانية، على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة رقم (1). فإذا ما كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (1988)، يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \quad \dots 3$$

$$\pi = \sum_{i=1}^P A_{i-1} \quad \text{حيث أن المصفوفة } \pi, \text{ تكتب على الشكل التالي:}$$

حيث:

P : عدد فترات الإبطاء في النموذج.

$r = R(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π ، التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

وفي هذا الصدد، أثبت كل من أنجل و غرانجر (1987)، إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots 4$$

حيث يمثل e_{t-1} ، حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم (2)، الذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

و كما جرت عليه العادة عند استعمال السلاسل الزمنية، وبالخصوص عند تحليل المعطيات المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية الكلية للدولة، ويتم اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الوحيدة، و من أجل القيام بهذا الاختبار، سيستعمل طريقة المربعات الصغرى، لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغيرات النموذج.

$$\Delta X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j \Delta X_{t-j} + U_t. \quad \dots 5$$

5. النتائج التطبيقية

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة لتحليل الوضع الاقتصادي الكلي (دراسة متغيرات إقتصادية كلية لدولة معينة مثلاً)، يتم البدء باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الوحيدة في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات استناداً على أصغر قيمة يأخذ بها المعامل أكايك و شوارز، وأوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستويي معنوية 1% و 10%، مما استدعى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. وقد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضحه الجدول رقم (3)

و بمقارنة قيم $t_{\theta j}$ الإحصائية مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات، هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة، بدلالة أن القيم المطلقة $t_{\theta j}$ الإحصائية المحسوبة، تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

الجدول رقم 3: اختبار الاستقرار

القيم الحرجة	اختبار ديكي - فولر المعزز للفروق الأولى		اختبار ديكي - فولر المعزز		المتغيرات
	القيم الحرجة % 1	ديكي - فولر المعزز t _e	القيم الحرجة % 10	ديكي - فولر المعزز t _e	
-2.632	-12.274	-1.611	-1.593	Fdi	
-2.632	-11.245	-1.611	-1.089	Gdp	
-2.632	-4.080	-1.611	-0.700	Int	
-2.632	-5.143	-1.611	-1.360	Tax	
-2.632	-3.878	-1.611	0.798	Exc	
-2.632	-3.305	-1.611	-0.755	Debt	
-2.632	-4.528	-1.611	-1.247	Inf	
-2.632	-4.085	-1.611	-0.267	Pi	
-2.632	-4.725	-1.611	0.061	Xm	
-2.632	-6.071	-1.611	-0.763	g	

المصدر: مخرجات برنامج إفيوس .

بعد ذلك يتم الانتقال إلى اختبار التكامل المتزامن⁽¹⁶⁾، بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات)، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الجدول رقم (4).

الجدول رقم 4: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

نسبة الاحتمال**	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	إحصائية الأثر	معنوية القيم المميزة للمصفوفة (جذور أيقن)	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة لاشيء*
0.0000	197.3709	322.7049	0.912995	على الأكثر 1*
0.0000	159.5297	237.2423	0.889336	على الأكثر 2*
0.0001	125.6154	160.1982	0.759184	على الأكثر 3*
0.0034	95.75366	110.3679	0.583436	على الأكثر 4*
0.0066	69.81889	79.71785	0.470587	على الأكثر 5*
0.0049	47.85613	57.45830	0.442465	على الأكثر 6*
0.0062	29.79707	37.01023	0.407229	على الأكثر 7*
0.0158	15.49471	18.70708	0.319779	على الأكثر 8*
0.0223	3.841466	5.220258	0.138560	
يشير اختبار الأثر إلى وجود 8 علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
* رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
** تم تبني القيم المعيارية ماكينون - هوج - ميشلس (1999)				

المصدر: مخرجات برنامج إفيوس .

يتضح من الجدول رقم (4)، أن أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=9$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر متكامل تكاملاً متزامناً مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

ومن أجل القيام باختبار التكامل المتزامن لكل من أنجل و غرانجر، فإن ذلك يكون من خلال تقدير علاقة الانحدار الممثلة في المعادلة رقم (5)، كما تظهر نتائجها في الجدول رقم (5).

الجدول رقم 5: اختبار التكامل المتزامن أنجل و غرانجر

الاحتمال	اختبار t	الخطا المعياري	المعامل	المتغير
0.0316	**1.397752	8.645016	12.08359	الثابت
0.0157	**2.579585	0.236870	-0.611025	الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0754	***1.849440	0.213727	0.395276	الاستثمار العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.1838	1.363976	0.097089	0.132427	معدل التضخم السنوي.
0.2025	1.306075	0.043796	0.057201	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0953	***1.728870	0.068074	0.117691	الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.7307	-0.347837	0.043565	-0.015153	المديونية الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.6205	-0.500959	0.343464	-0.172061	معدل الفائدة
0.2621	-1.145497	0.041236	-0.047236	سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي
0.4906	0.698841	0.071666	0.050084	الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.095117	اختبار دارين وانسن	0.615288		معامل التحديد

المصدر: مخرجات برنامج إفيوس .
** معنوي تحت مستوى معنوية 5%
*** معنوي تحت مستوى معنوية 10%

يتبين من نتائج الجدول رقم (5)، أن هناك متغيرات مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة ايجابية (طردية) على غرار كل من الاستثمار العام، ومعدل التضخم السنوي، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام، كما أن هناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية مثل الجباية العادية، ونسبة الصادرات والواردات، والمديونية الخارجية، ومعدل الفائدة وسعر الصرف. إلا أنه هناك من له تفسير معنوي وهناك من لا يحقق ذلك، فمن خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة، يمكن قبول معنوية معاملات كل من الثابت، والجباية العادية، والاستثمار العام والصادرات والواردات. وعليه فإنها هي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النموذج المقدم.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها، فإن ذلك يدفع إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء⁽¹⁷⁾. في هذه الحالة سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta I_{Pt} = \alpha + \beta e_{t-1} + \sum \delta_i \Delta X_i + \sum \phi \Delta X_{i,t-1} + \gamma \Delta I_{P,t-1} + \varepsilon_t \quad \dots 6$$

حيث تمثل X المتغيرات المفردة، وقد تم اعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي، فقد تم تجاهلها واستبعادها من النموذج. يبين الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 6: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	3.019528	2.239760	1.348148	0.1884
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.759542	0.298932	** -1.271245	0.0483
نفاضل الجباية العادية	-0.210423	0.115570	*** -1.820745	0.0793
نفاضل الاستثمار العام	0.468291	0.128365	* 3.648108	0.0011
نفاضل الصادرات والواردات	0.049227	0.030347	1.622155	0.1160
نفاضل الجباية العادية بإبطاء سنة	-0.059809	0.149294	-0.400615	0.6917
نفاضل الاستثمار العام بإبطاء سنة	-0.705118	0.212017	* -3.325762	0.0025
نفاضل الصادرات والواردات بإبطاء سنة	0.062079	0.054941	1.129912	0.2681
نفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.412908	0.087607	* 4.713166	0.0001
معامل التحديد	0.711633		اختبار دارين واتسن	1.233613

المصدر: مخرجات برنامج إفيوس

*** معنوي تحت مستوى معنوية 10%

** معنوي تحت مستوى معنوية 5%

* معنوي تحت مستوى معنوية 1%

من خلال الجدول رقم (6)، تظهر قيمة معامل التحديد 0.7116، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج، وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة، تفسر لنا ما يزيد عن 71% من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة، كما أن إحصائية دارين واتسن تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كذلك فإن معلمة حد تصحيح الخطأ تظهر معنوية وذات إشارة سالبة (-0,759542) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق أكثر من سبع سنوات ونصف عند حدوث أي صدمة حتى يصل إلى وضعية التوازن على الأجل الطويل. وإذا

ما كان الحديث عن سرعة التعديل، فيمكن القول بأنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات)، تعديل ما يزيد على 75% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، الأمر الذي يوضح فرضية التكامل المتزامن. كما تظهر هذه النتيجة أيضاً، أن معلمة معدل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية وموجبة عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، كانت تتجه نحو الزيادة خلال فترة الدراسة في مجملها.

6. النتائج والتحليل

بناءً على النتائج المبينة في الدراسة القياسية، فقد اتضح أن هناك تأثير لكل من الجباية العادية والاستثمار العام على المدينين القصير والطويل، في حين أن تأثير الصادرات والواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري، كان فقط على المدى الطويل. ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية، في النقاط التالية:

- في ما يرتبط بالجباية العادية، فإن هناك علاقة معنوية ولكن سلبية بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر على المدينين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%. وهو ما يشير إلى الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁸⁾ وإن كان ضعيفاً، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والعدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج قطاع الطاقة، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبياً بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية وارتفاع الضغط الجبائي الذي لا يحفز كثيراً على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج قطاع الطاقة إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للدول المجاورة، كتونس والمغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر.

- في ما يخص الاستثمار العام وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أظهرت النتائج علاقة معنوية ايجابية على المدينين القصير والمتوسط عند مستوى معنوية 10%.⁽¹⁹⁾ وكما هو معروف فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العامة، التي كانت في أغلبيتها في تحسين البنية التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات وعلى رأسها الطريق السيار شرق غرب، الأمر الذي من شأنه أن يسهل الحركة بين

أطراف القطر الجزائري الشاسعة والمترامية، ومن ثم يسهل عمل الشركات الأجنبية ويحفز على استقطاب العدد الأكبر منها.

• وبالنسبة للانفتاح التجاري وحجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة في ما بينهما ايجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 10%، ولكن في المدى الطويل فقط. وهو ما يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر فأكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. أما في ما يرتبط بسعر الصرف فكانت علاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن غير معنوية، فتخفيض الجزائر لعملتها الوطنية قد أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على القدرة الشرائية للأفراد وإنفاقهم، وبالتالي يكون له تأثير حتمي على حجم طلب السوق الجزائري. (20)

• في ما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ايجابية العلاقة. وتؤكد هذه النتائج، على أن للنمو الاقتصادي في الجزائر أثر محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة قيمتها، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري (مداخل قطاع الطاقة من البترول والغاز)، الأمر الذي لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

• أما في ما يتعلق بدرجة اللائقين المعبر عنها بمعدلات التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بينها وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الايجابية في ما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع الطاقة، ويعود ذلك لطبيعة نشاط غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر، حيث أنها شركات تنشط في حقل الطاقة ومشتقاتها، ومعروف مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة حيث يقيم سعر البرميل بالدولار وليس بالدينار.

• أما في ما يتعلق بكل من متغيري المديونية العامة والإنفاق العام، فتُظهر النتائج أن العلاقة بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، الأمر الذي يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق

العام الذي يظهر علاقة إيجابية ولكن غير معنوية كما ذكر في وقت سابق، في حين أن المديونية العامة في الجزائر لا تؤثر كثيراً على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل أخرى تعيق الاستقطاب. أما إذا ما تمت العودة إلى العلاقة التي تجمع معدل الفائدة بالاستثمار الأجنبي المباشر فالنتائج أظهرت علاقة سلبية ولكن غير معنوية، وهو ما يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر إلى حد بعيد بتمويل من بنوك محلية.

7. الخاتمة

إن مناخ الاستثمار في الجزائر، لا زال غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية المؤثرة في ذلك، بعد القيام بدراسة العلاقة التي تجمع بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر. ولعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، هو استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وحساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تجرأ تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي والمصرفي في الجزائر، حيث أنه ما زال يعاني من عبء الإجراءات البنكية والمصرفية، إضافة إلى ضعف أداء بورصة الجزائر.

مع عدم إغفال ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتساح ظروف العمل، وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد، وضعف سيادة القانون، واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي)، وعبء الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين والتعقيدات والعقبات على مستوى أغلبية المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

علاوة على ذلك، فإن ضعف كفاءة البنية التحتية والهياكل القاعدية (رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية)، يجعلها غير كافية لتسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. كذلك فقد أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع الطاقة، ومن ثم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، ولم يكن لها دور فعال في زيادة النمو الاقتصادي.

وبناء على كل ما ذكر فإنه يمكن الخروج ببعض التوصيات التي لا تخص الجزائر فقط وإنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة التنمية الاقتصادية، فعلى الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، و بالتالي زيادة معدلات الربحية. كما يتوجب العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة، وكذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.

كما يتوجب الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعوامة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية. وتنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني والحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

الهوامش

- (1) طارق أحمد نويرة، (2004)، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، جمهورية مصر العربية.
- (2) علي عبد القادر علي، (2004)، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.
- (3) بن حسين، ن، (بدون تاريخ نشر)، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 2.
- (4) المنظمة العربية لضمان الاستثمار (2003)، "تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية"، الكويت، ص 11-5.
- (5) بن حسين، ن، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- (6) منظمة كوفاس، (2010)، "خطر البلد و الدراسات الاقتصادية، بلد الجزائر"، كوفاس (2010).
- (7) القريشي، محمد صالح، (2008)، "المالية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ص 148.
- (8) الأونكتاد، (2000)، "تقرير الاستثمار العالمي (2000)"، تشجيع الروابط"، ص 8.

(10) الأمر التشريعي رقم 01/03 (قانون تطوير الاستثمار)، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 22 أغسطس 2001، الموافق 3 جمادى الثانية 1422. والأمر التشريعي رقم 06/08، المؤرخ في 15 يوليو 2006، الموافق 19 جمادى الثانية 1427، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47 بتاريخ 19 يوليو 2006، الموافق 23 جمادى الثانية 1427.

(11) CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement)", op.cit.

(12) Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2009.

(13) CNES, (2006), L'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.

(14) www.unctad.org/fdistatistics

(15) Bourbonnais R, (2002), «Econométrie (manuel et exercices corrigés)», Dunod, Paris, France, pages 278,279.

(16) Bourbonnais R, op.cit, pages 279,280,281.

(17) Bourbonnais R, op.cit, pages 281,282.

(18) ويتناسق ذلك كثيرا مع دراسة بلونجين (2005).

(19) وتؤكد هذه النتيجة، ما توصلت إليه الدراسات السابقة على رأسها دراسة كل من ويلر و مودي (1992)، التي أظهرت ان نوعية البنية التحتية ضرورية لزيادة استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

(20) وهذا قد تنافى مع دراسة بلونجين (2005).

المراجع العربية

الأمر التشريعي رقم 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق لـ 19 جمادى الثانية 1427 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في 19 جويلية 2006 الموافق لـ 23 جمادى الثانية 1427.

الأمر التشريعي رقم 01/03 (قانون تطوير الاستثمار) المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ في 22 اوت 2001 الموافق لـ 3 جمادى الثانية 1422.

الأونكتاد، (2000)، "تقرير الاستثمار العالمي (2000)، تشجيع الروابط".

بن حسين، ن، (بدون تاريخ نشر)، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

طارق احمد نوير، (2004)، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، جمهورية مصر العربية.

علي عبد القادر علي، (2004)، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

القريشي، محمد صالح، (2008)، «المالية الدولية»، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
المنظمة العربية لضمان الاستثمار (2003)، «تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية»، الكويت.
منظمة كوفاس، (2010)، «خطر البلد و الدراسات الاقتصادية، بلد الجزائر»، كوفاس (2010).

المراجع الإنجليزية

Blonigen,B (2005), «A Review of the Emprical Literature on FDI Determinants», Atlantic Economic Journal.

Bourbonnais R, (2002), «Econométrie (Manuel et exercices corrigés)», Dunod, Paris, France.

CNES, (2006), L'investissement en Algérie, Dossier Documentaire, Février 2006.

CNUCED,(2003), «Rapport sur l'investissement dans le monde, Les politiques d'IDE et le développement: Prespectives nationales et internationales», Nations Unies, New York et Genève.

Engle R, and Granger,C (1987), «Cointegration and Error Correction : Representation, Estimation and Testing», *Econometrica*, Vol 55, pp 251-276.

Granger,C, and Newbold,P (1974), «Spurious Regression in Econometrics», *Journal of econometrics*, Vol 26, pp 10451066-.

Granger,C (1981), «Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification», *Journal of econometrics*, Vol 16, pp 121130-.

Johansen, S (1988), «Statistical Analysis of Cointegration Vectors», *Journal of econometrics dynamics and control*, Vol 12, pp 231-254.

Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2009.

UNCTAD, (2010), World Investment Report, 2010, www.unctad.org.

Wheeler D, Mody A,(1992), «International Investment Location Decisions: the Case of US Firms», *Journal of international economics*, Vol 33,N°1-2, pages 57-76.

www.unctad.org/fdistatistics